العربيــــة

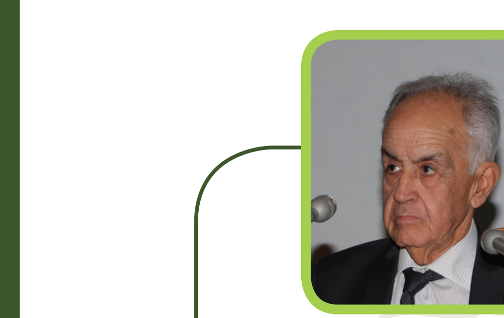
بين الاستقرار والتطور

أ.د. عبدالقادر المهيري



مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
King Abdullah Bin Abdulaziz International Center
for the Arabic Language لخدمة اللغة العربية

سلسلة المحاضرات (١)



الأستاذ عبدالقادر المهيري

٧ أغسطس ١٩٣٤م بصفاقس.

الشهادات:

- ١٩٥١م البكالوريوس.
- ١٩٥٤م معهد الدراسات العليا بتونس.
- ١٩٥٥م الإجازة في اللّغة والآداب العربية، كليّة الآداب بجامعة باريس.
- ١٩٥٧م دبلوم الدراسات العليا.
- ١٩٥٩م التبريز
- ١٩٧٠م دكتوراه الدولة.

من نشاطه في التعليم العالي:

التدريس

- ١٩٦٢م أستاذ مبرز بمدرسة الأساتذة المساعدين.
- ١٩٧٤م أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المسؤوليات الإدارية

- ١٩٦٨م مدير معهد بورقيبة للغات الحيّة.
- ١٩٨٨م رئيس جامعة تونس للآداب والفنون والعلوم الإنسانية (من ١ يناير إلى ٢٤ أغسطس ١٩٩٥م).

مؤلفاته وأعماله:

له الكثير من المؤلفات والمترجمات والأبحاث المحكمة، ومنها :

- «نظريّات ابن جني النحوية» (بالفرنسية)، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٣م .
- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي (بالاشتراك) ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٨م.
- نظرات في التراث اللغوي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م .
- ترجمة معجم تحلي الخطاب Dictionnaire de l'analyse du dicours بالاشتراك مع د.حمّادي صمّود، نشر المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠٠٨م.
- ترجمة الموسوعي الجديد في علوم اللغة بالاشتراك مع حمّادي صمّود، نشر المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠١٠م.

المحاضرات (١)

العربية بين الاستقرار والتطـور

أ.د. عبدالقادر المهيري

الرياض ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م الطبعة الأولى

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المهيري، عبدالقادر

اللغة العربية بين الاستقرار والتطور. / عبدالقادر المهيري.- الرياض ، ١٤٣٥ هـ

٣٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٠-١٥٩-١٧-٩٩٦٠

١. اللغة العربية - النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٣٥/ ٤٥٠٨

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٤٥٠٨

ردمك: ٠-١٥٩-١٧-٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

انطلاقا من اهتمام مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بدراسة أوضاع اللغة العربية وأحوالها، وتحقيقا للأهداف التي يتغياها المركز، وحرصا منه على تنويع مناشطه وفعالياته والشرائح المستهدفة؛ فقد أقر مجلس الأمناء في المركز برنامجا علميا وضعته الأمانة العامة باسم: (برنامج المحاضرات العلمية) تُقَدَّم من خلاله، محاضرات نوعية ومتميزة، وذلك باستقطاب علماء ومتخصصين في اللغة العربية من العرب وغيرهم.

ويهدف المركز من خلال برنامج المحاضرات العلمية إلى تسليط الضوء على موضوعات لغوية مختارة، وعلى قضايا وإشكالات تمس الهوية اللغوية العربية، ومعالجتها بطرح علمي معاصر، للخروج بمشروعات علمية متنوعة تسهم في خدمة اللغة العربية، وتعزز مكانها وحضورها بين اللغات.

ويعقد المركز برنامج المحاضرات في أماكن متفرقة، يدعى إليها المتخصصون في اللغة، والباحثون والمهتمون، وطلاب الدراسات العليا، تلي كل محاضرة منها حلقةُ نقاش متخصصةٌ في اهتمام المحاضِر، ومسيرته العلمية، والآفاق البحثية التي اشتغل فيها، والتي يوصي بالاشتغال بها.

ويسرنا أن نضع بين أيديكم نص المحاضرة الأولى التي قدمها سعادة الأستاذ الدكتور عبدالقادر المهيري، بعنوان : «العربية بين الاستقرار والتطور»، المعقودة في ١٤٣٤/٤/٣ هـ - ٢٠١٣/٢/١٣م، في مركز الملك فهد الثقافي بالرياض، واثقين بأنكم ستجدون فيها وفرا علميا، ومفاتيح لمشروعات علمية وعملية.

الأمانة العامة

العربية بين الاستقرار والتطور

تتحجّر اللّغة بل تموت إذا لم تستعمل، وإذا تخلّى عنها أهلها لفائدة لغات أخرى، أولفائدة اللهجات المتولّدة عنها، ولكنّها تتطوّر إذا استعملت؛ هذان قانونان ينطبقان على جميع اللغات. لقد ماتت لغات قديمة حلّت محلّها اللهجات المتولّدة عنها. كان هذا، على سبيل المثال، مآل اللغة اللاتينية التي لم تعد تُستعمل، إن استُعملت، إلاّ في بعض الكنائس القليلة المحافظة لا للتداول والتخاطب، وإنّما لقراءة نصوص مقدّسة لا يفهمها إلاّ الراسخون في علم اللاهوت، وقد أفضى استعمالها، قبل أن تموت، إلى تطوّر في أبنيتها وصيغ كلماتها ومعانيها فتفرّعَتّ عنه لهجات مختلفة باختلاف المناطق، وابتعدت عنها شيئا فشيئا إلى أن استقامت لغات مستقلّة لم يعد لها في الظاهر أيّة علاقة باللغة الأمّ، ولا يشعر الناطقون بها بأنّ لغتهم متولّدة عنها. ذلك شأن ما يسمّى باللغات اللاتينية كالفرنسيّة، والإطالية، والإسبانية والرومانية.

ينطبق القانونان المذكوران على لغة الفرد وعلى لغة المجموعة: لغة الفرد الذي يجري لسانه، على لغة غير لغته، فيهجر لغة قومه، أويتعثّر لسانه في استعمالها، ويعسر عليه التعبير بواسطتها بدون حشو كلامه بكلمات، وحتى بتراكيب من اللغة التي جرى عليها لسانه، كلّما أعوزه الفوز، في خضمّ الخطاب والتحاور، بما به يتماشى مع نسق كلامه، ويؤدّي دقائق معانيه، وجزئياته.

أمّا لغة المجموعة فيعتريها الضعف إذا نافستها لغة أخرى صقلها الاستعمال، ووفّر لها من المفردات والمصطلحات ما به تؤدّي كلّ المفاهيم التي يحتاج المتكلّم إلى التعبير عنها، وبثّ في أبنيتها وتراكيبها من المرونة ما يمكّن من تكييف الخطاب حسب منعطفات التفكير، ومنعرجات التحاور، ومقتضيات المناظرة.

كان يمكن أن يكون هذا شأن اللّغة العربية، فتتحجّر وتموت، وتحتلّ محلّها لهجات مختلفة باختلاف المناطق، وتصبح هذه اللّهجات لغات قائمة الذات يقنّنُها المختصّون، ويقيّدون استعمالاتها بقواعد صرفية ونحويّة تُعلّم في المدارس، ويصنّفون المعاجم لها. فتسمّى إذ ذاك اللّغات العربيّة، على غرار اللّغات اللاّتينية من سعودية، وعراقيّة، وسوريّة، ومصريّة، وتونسيّة، وجزائريّة ومغربيّة إلخ... .

لم يحدث هذا للغتنا من حسن الحظ، ولم تتمكّن اللّهجات من تعويضها في كلّ المجالات، ولم تفلح الدعوات التي ظهرت هنا وهناك إلى التخلي عنها لفائدة اللّهجات، لم تفلح قطّ في الحمل على التخلّي عنها ولا في الإقناع بقصور العربيّة الفصيحة.

لقد تضافرت عوامل عديدة على بقائها حيّة تُستعمل في عديد المجالات وتستجيب لمقتضياتها، وتتكيّف حسب متطلّباتها. إنّها برهنت ومازالت تبرهن على وجاهة مبدإ بسيط تقرّه علوم اللّسان، ويتمثّل في أنّ اللّغة، كلّ لغة لا يمكن أن تكون عقيمة في حدّ ذاتها، وإنّما المسؤولون عن العقم، إن اعتراها، هم أهلها الذين زهدوا فيها، فاللّغة التي تُستعمل، يبثّ فيها الاستعمالُ حياة تتسع بقدر ما تنتشر، ويحملها على أن تستمدّ من ذاتها، وتستغلّ من إمكاناتها، ما تستجيب به لحاجات التعبير، ومقتضيات التبليغ.

أوّل هذه العوامل التي ضمنت استمرار لغتنا العربية القرآن الكريم، يمكن أن نعتبر أنّ تلاوة القرآن في حدّ ذاتها لها دور هام يتمثّل في جعل العربية مألوفة في أسماع العربي، مألوفة عند الأمّي والمتعلّم، عند الذي يفهم معانيه، والذي ليست له القدرة على فهمها. قد لا نبالغ إن قلنا إنّ تلاوة القرآن ضمنت بقاء الناس على صلة بالعربية الفصيحة، وساعدت على ألاّ تصبح في أنظارهم لغة أجنبية، بل غريبة عنهم، وإن لم يفهموا ما تؤدّيه من معان.

من ناحية أخرى كان القرآن عاملا من عوامل استقرار العربية باعتباره مرجعا لغويّا، بل المرجع اللّغوي الأمثل في نظر الذين وصفوا العربيّة وقنّنوها. لا شكّ أنّه نزل بلسان عربيّ مبين، لا شكّ أنّ نصّه لا يختلف عما دأب عليه العرب من عادات لغوية، لكنّه نصّ فريد من نوعه قال فيه بعضهم ليس شعرا ولا نثرا وإنّما هو قرآن. الواقع أنّ ما رُوي عن العرب قبل الإسلام من نصوص غلب عليها الشعر، ولم يُنقل عنهم سوى نتف قصيرة من الكلام النثري، أي من كلام ليّس فيه من تنوّع للمواضيع، وتصرّف في الأشكال ما يوفّر نماذج يحتذيها الخلفُ ليطوّعوا العربيّة حسب مقتضيات خطاباتهم، ومتطلّبات مواضيعهم، ومنعطفات تفكيرهم، وحاجيات إبداعهم. من هنا كان القرآن أوسع نصّ، وأشمله لثوابت العربية، وأوعبه للإمكانيات الكامنة فيها. وبعبارة مجملة فقد فتح بابا للتعبير لم يكن مألوفا قبل الإسلام، التعبير بغير الشعر لتناول مفاهيم ومواضيع خارجة عن نطاق الشعر. وعلى هذا النصّ المقدّس اعتمد النحاة واللغويون لوصف اللّغة العربية، ووضع قواعدها ومن ثمّ صيانة ثوابتها.

مثّلت أعمال اللغويين والنحاة ما نسمّيه اليوم بالتراث النحوي اللّغوي، تراث ثريّ قائم على فكر ثاقب، وقدرة عجيبة على الوصف والتحليل والاستنتاج والتأليف، نابع من الثقافة العربيّة الإسلاميّة السائدة، ليس مستمدّا كما ادّعى بعضهم، من التراث اليوناني، وإن تأثّر ببعض مقوّماته إلى حدّ ما في مرحلة من مراحل تاريخه المتأخّرة، لكنّ ذلك لم يَقْض على طرافة هذا التراث، وتأصّله في الثقافة العربيّة الإسلاميّة.

لا جدال في أنّ علوم اللّغة ما انفكّت تتفاعل مع غيرها من العلوم والمعارف، وما انفكّ التفكير في هذا المجال يتأثر بالعلوم الإسلامية أوّلا وبالذّات، وأوضح دليل على ذلك شعور النحاة في القرن الرابع خاصّة بالحاجة إلى تزويد علم النحو بأصول مستوحاة بما قام به الفقهاء في مجالهم، ولا يتردّد ابن جنّي مثلا في إقرار ذلك عندما قال: «لم أر أحدا من علماء البلدين

تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه» ولذا وضع كتابه الخصائص الممثّل لظاهرة فريدة في تاريخ النحو العربي.

ولئن كان تفاعل النحو مع الفقه في البداية قائما على مجرّد الاقتباس، اقتباس منهجيّ، فإنّه سرعان ما تمثّل في ضرب من التماهي التامّ عندما حُصر مفهوم الأصول مع ابن الأنباري في أبواب محدودة عرضها في كتابه لمع الأدلّة في أصول النحو متوخيا عنوانا مماثلا لكتاب «اللّمع في الفقه» للفقيه الشافعي أبي اسحاق الشيرازي (٣٩٣/١٠٠٣ -٤٧٦/١٠٨٣)، وقد اقتفى الأنباري في عرضه لأصول النحو وخطّة الشيرازي في كتابه، وكاد أحيانا يتوخّى صِيَغَه في تحديد المفاهيم وتبويبها.

المهمّ من كلّ هذا أنّ التراث النحوي العربي مثّل عاملا أساسيّا في استقرار العربية، والتزام مستعمليها، على مرّ العصور، بثوابتها التي تمثّل، في نهاية الأمر، المقوّمات التي بفضلها تبدو لنا العربية هي هي ، لم يطرأ عليها تغيير يذكر. يمكن تلخيص هذه الثوابت في كيفية صياغة الكلمات، أعني مجموعة محدودة من القواعد الصرفية، وفي كيفية تركيب الجمل وتصنيف مكوّناتها من عمد وفضلات وتوابع، وفي كيفية التمييز بين وظائف الكلمات بالإعراب وعلاماته.

لقد فصّل النحاة القول في هذه المحاور الثلاثة، وحلّلوا كلّ واحد منها، وعلّلوا القواعد التي ترجع إلى كلّ محور، وسعَوْا بذلك إلى إبراز ما يربط بين شتاتها، ويُقنع بتناسقها، معتمدين لذلك طرقا في الاحتجاج قد تبدو لبعضهم، ممن يكتفون في النحو بظاهر الأمور، ولا يتجاوزون ما أسمّيه بالنحو المدرسي، قد تبدو لبعضهم من قبيل التكلّف أوالتمحّل.

ولعلّ أحسن من فسّر هذا العمل التعليليّ، وبيّن وجاهته، وأقرّ بنسبيته الخليل بن أحمد في نصّ شهير أورده، كما هو معلوم، الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو. فالتعليل في نظره، حسب ما يمكن أن نستنتجه من هذا النصّ، هو مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي من النصوص،

أولربّما يفترضها، قصد تفهّم ما يمكن أن نسميه اليوم بنظام اللّغة العربيّة، كلّ ذلك بغضّ النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي هو ما قصده أويقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع، والمهمّ أنّه أمر يُحتمَل يمكن رفضه وتعويضه بما هو في نظر الباحث أكثر وجاهة وأشدّ إقناعا للناظر في أمور العربية؛ لذا ختم الخليل كلامه في النصّ المذكور بقوله: «فإن سنحت لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق ممّا ذكرته فليأت بها».

وعلى كلّ فقد وصف نحاة العربية لغتهم في عصر مبكّر وصفا شاملا ضمن لها الاستقرار، أوعلى الأقلّ استقرار مقوّماتها الأساسيّة، لقد وصفوها بطبيعة الحال وصفا يقوم على مدوّنة من الكلام محدودة زمنيّا وجغرافيّا، ومن الطّبيعي أن يُعتمد في وصف اللّسان، كلّ لسان، مدوّنة محدّدة بعصر معيّن ومكان محدّد، وطبقا للغاية أوالغايات المقصودة من الوصف والتقنين، والغاية الأولى من وصف العربية كانت، كما هو معلوم، حماية القرآن من اللحن، وضمانَ تلاوته تلاوة معصومة من الخطإ، ولكنّ هذا الحرص على صيانة لغة القرآن لا ينفصل عن داع آخر هو توفير وسيلة لتعليم العربيّة لغير العرب خاصّة، وربّما للعرب نفسهم.

وقد اتّسم هذا الوصف منذ أن وضع سيبويه كتابه بالعقلانية. ولئن كان الاستعمال هو المرجع الأساسي في هذا الكتاب فإن سعي صاحبه إلى تعليل عقلي لكلّ أوجلّ مظاهر هذا الاستعمال ظاهرٌ في المنهج المتوخي والمتمثّل أساسا في مقارنة المعطيات بعضها ببعض وتفسير جانب منها اعتمادا على جوانب أخرى، وبحثا عن العلل التي تقوم دليلا على ذلك.

وما انفكّ النحاة يسعون إلى عقلنة النحو، إن جاز التعبير، وإحاطة الاستعمال بشبكة من المبرّرات قائمة على ما يُسمّيه ابن جني «بديهة العقل»، أوعلى «بديهة الطبع». وهذا الحرص على عقلنة الاستعمال مستمدّ من قول سيبويه الشهير: «وليس شيئا مما يُضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها». وقد أدّى هذا الحرص إلى اعتبار جانب هامّ من علل النحاة عللا برهانية ملحقة بالبراهين الهندسيّة.

ولئن كان التراث النحوي خاصّة، واللّغوي عامّة عاملا، في نظرنا من عوامل استقرار اللغة العربية، فإنّه قد يبدو أيضا من عوامل الركود، تضييق الاستعمال يحدّ من حيوية اللغة، ويحول دون الابتكار والإبداع، وذلك لأنّه قد يوهم، بالنظر إلى المدوّنة التي اعتمدت لوضعه، بأن العربيّة قد استقرّت نهائيّا، واستقامت صرحا شامخا يجب أن يُصان من كلّ تغيير يمكن أن يُفسدها. وهذا ما قد يؤيّده قول ابن فارس مثلا في كتابه الصاحبي في فقه اللّغة: «لم يبلغنا أنّ قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه»، أوقوله في إشارة إلى الصحابة: «وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة، أوإحداث لفظة لم تتقدمهم». ومن الغريب أنّ ابن فارس يقرّ هو نفسه بأنّ بعض ألفاظ اللّغة العربيّة قد طرأ عليها شيء من التغيير عندما يقول: «لما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوالٌ، ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونُقلت من اللّغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى بزيادات زيدت وشرائع شُرعت، وشرائط شُرطت، فعفّى الآخرُ الأوّل». ويذكر ابن فارس بعد ذلك عددا مما يسمّى بالألفاظ الإسلامية.

ولعلّه يمكن أن نعتبر الكتب التي وُضعت لمقاومة مظاهر اللّحن مصنّفات تذهب في اتجاه استقرار العربيّة نهائيا، وهي كتب تحمل، كما هو معلوم، عناوين من نحو لحن العامّة، وإصلاح المنطق، وتقويم اللسان، وتثقيف اللسان، والتصحيف إلخ...

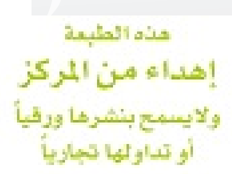
لا شكّ أنّ هذه المصنّفات تسجّل استعمالات خاطئة تتضارب مع أسس نظام العربية وثوابتها. لكنّها لا تخلو أيضا من تخطئة استعمالات هي في نهاية الأمر نتيجة لتطوّر طبيعي لمعاني الكلمات، تطوّر ينشأ عن حاجيات التعبير ومنها مثلا تخصيص الدلالة أوتوسيعها. هكذا يؤاخذ الزبيدي مثلا الأندلسيين على استعمالهم كلمة صقر لضرب من سباع الطير في حين أنّها، اسم عام يُطلق على كلّ الطيور الجارحة، ويؤاخذهم على تعميمهم

فعل عجز عن الشيء على القادر وغير القادر، بينما ينبغي ألاّ ينطبق إلاّ على الضعيف غير القادر، ويعتبر أن الفعل الذي ينبغي أن يُستعمل في حالة الاستطاعة هو كسُل، ولا يقبل الزبيدي كذلك أن تُستعمل كلمة بحر للسائل المالح فقط، فهذا الاسم يُطلق في نظره، على المالح والعذب؛ ومن الكلمات التي خطّأها أكثر من تناول ظاهره اللّحن كلمة الاستحمام، فهي تدلّ في الأصل على ما كان منه بالماء الحارّ، فعُمّمت دلالتها، في حين أن ما كان بالماء البارد ينبغي أن يُطلق عليه في نظرهم كلمات من نوع الابتراد (من البرد)، أوالاقترار (من القرّ).

ومن الجدير بالملاحظة أنّ التأليف في الملاحن لم يخلُ منه عصر من العصور واكتفي هنا بالإشارة إلى كتيّب «تذكرة الكتّاب» الذي صدر سنة ١٩٣٣ لأسعد خليل داغر، وقد استعرض فيه صاحبه، بجانب استعمالات لا جدال في خطئها، استعمالات لا يشكّ النّاطقون بالعربيّة في صحّتها وفصاحتها، ولا تخرج عن نظام العربيّة الصريح، وهي تعبّر عن مفاهيم لم تكن شائعة في القديم، نذكر منها كلمات مثل محاضرة ومحاضر وحاضر وينبغي، في نظر هذا المؤلّف، أن نعوّضها بخطبة وخطيب وخطب، ولا يخفى ما بين الاستعمالين من فوارق يكتسب الخطاب باستعمال ما يرفضه صاحب التذكرة دقّة في التعبير عنها، وملاءمة للمقام. يرفض صاحبنا أيضا عبارات من نوع سحب شكواه وانسحب الجيش، ويطلب تعويضهما باستردّ شكواه، ونكص الجيش أوتقهقر.

نكتفي بهذه الأمثلة لنقول في ما يخصّ هذه المصنّفات: إنّها، من بعض جوانبها؛ على طرف نقيض من القول المنسوب إلى الخليل بن أحمد: «لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلّم».

وعلى كلّ فإنّ التراث النحوي بقدر ما ضمن استقرارا محموداً للغة العربيّة، أبقى المجال مفتوحا ليتصرّف فيها مستعملوها تصرّفا يستجيب لمقتضيات المقام، ويمكّن من التعبير عن المفاهيم الحديثة، ومن قول ما ليس مألوفا فلا تلائمه القوالب الجاهزة، ولا ترديدُ ما شاع من الكلام.



الواقع أن التراث النحوي تضمّن عن طريق القوانين العامّة، ومن وراء القواعد الجزئية، تصوّرا عامّا شاملا لمستويات التقطيع الثلاثة الصوت والكلمة والجملة، ولا شكّ في أنّ ما استنبطه الأوائل من خصائص الكلمة أوقل الوحدة الدنيا المفيدة، ومن خصائص التركيب، يمثّل ثوابت في نظام العربيّة لم تتأثّر تأثّرا يُذكر بما قد يكون حدث في هذه اللغة من تطوّر، فمعظم ما استُحدث من الكلمات التُزم فيه بخصائص الاشتقاق ومتطلبات التصريف، ومقتضيات الميزان الصرفي، ويمكن أن نعتبر أنّ ما قد يكون طرأ على الجملة من توسيع وتفريع لم يتجاوز شكلي الجملة الأساسيين.

قبل أن ننتقل إلى المحور الثاني من حديثنا نُريد أن نشير إلى عامل آخر ساعد على استقرار العربية ومحافظتها على ثوابتها بدون أن يقضي على حيويتها، ويتمثّل هذا العامل في أنّها ليست لغة الاستعمال اليومي في البيت والشارع والسوق؛ قد يصدم مثل هذا الكلام الذي يعتبر عدم استعمالها، في المقامات المذكورة، من قبيل الإيجابيات. نقول هذا لأنّ لغة التخاطب معرّضة في كلّ حين للتغيير والتحريف طبقا لقانون الاقتصاد في المجهود المفضي حتما إلى الاختصار والحذف، وتخفيف ما قد يبدو ثقيلا في النطق إلى غير ذلك من وجوه المسخ.

لهذا نرى أن عدم استعمال العربية الفصيحة هو، من وجهة نظر ما، عامل استقرار ومحافظة على المكوّنات الأساسية للعربيّة. لكن لقائل أن يقول: أين هي إذن، حيوية العربيّة الفصيحة؟ إنّنا ندّعي أن العربيّة الفصيحة ظلّت حيّة على مرّ العصور، أوّلا بفضل استعمالها قديما في التدريس، وفي الدواوين والمراسلات. وهي اليوم حيّة أكثر مما مضى لمواصلة استعمالها في التدريس – على الأقلّ عند المدرسين في المدارس والجامعات الواعين بمسؤوليتهم إزاء لغتهم – وفي العمل الإداري، وأيضا، وخاصّة، في مجال حديث هو مجال الإعلام، ولنا عودة إليه.

لم يحُل التراث النحوي قديما دون شيء من تطوّر العربيّة، واستعمالها من قبل الشعراء والكتّاب في مجالات عدّة، مجالات الأدب طبعا، ومجالات التاريخ والرحلات والفلسفة والعلوم المسماة صحيحة. كان ذلك ممكنا بفضل شيوع الكتابة النثرية التي تُمثّل في نهاية الأمر تطويعا لاستعمالات جديدة لم يكن لعرب الجاهليّة بها عهد، كتابة روادها عبد الحميد الكاتب وابن المقفع، ولكن أيضا كتّاب السيرة النبوية، ومجاميعُ السنّة النبويّة. وقد فتح كلّ هذا الباب لأدباء كبار من أمثال الجاحظ، ونثره الأدبي من ناحية، ومما أسمّيه نثره الفكري من ناحية أخرى، والمتمثّل خاصّة في رسائله، ومثل أبي فرج الإصفهاني وأسلوبه الرائع، وأبي حيّان التوحيدي وغيرهم، وبجانب هذه الكتابة الأدبيّة الفكريّة، انتشرت كتابة علميّة بالمعنى الواسع، كتابة النحاة، وكتابة الفقهاء، وكتابة الفلاسفة، وعلماء الرياضيات، والفيزياء، والنجوم. ومن الطبيعي أن يطرأ على استعمال العربيّة شيء من التطوّر، بالنسبة إلى الأشكال الموروثة عن الجاهلية، تطوّر في التركيب، وفي المفردات عددا ونوعا، ومفاهيم، الجملةُ توسعت، واكتسب تركيبها مرونة تقتضيها مطلّبات التفكير ودقائقُه وجزئياته؛ تطوّر، في الزاد المعجمي العربي، وأحيانا في توسيع معنى الألفاظ أوتخصيصها. إن هذا التطور لم يزل بوجهيه حسب ما أرى، في حاجة إلى الدرس والنظر العميق لأنّه يبدو جزئيا دقيقا لا يمثّل قطيعة مع المألوف، ولذا لا نشعر به عند قراءة النصوص المعنية، ولا يمكن الوقوف عليه إلاّ بالفحص العميق والنظرة الثاقبة.

خلاصة كلّ هذا أن اللغة، كما قلنا، تحيا باستعمالها من قبل متكلميها فتُجْبر على أن تتفتّح لتحتضن ما يُبتكر أويتجدّد من المفاهيم والمصطلحات، وما يتطوّر من العلوم والمعارف: هي تتطوّر باستعمالها، كما قلنا، في الكتابة الأدبيّة والعلميّة والتقنية؛ واللغة العربيّة تحيى اليوم، كغيرها من اللّغات الحيّة، عبر أداة حديثة العهد نسبيّا هي الوسائط المكتوبة من صحافة ومجلاّت، وهي خاصّة الوسائط الشفوية، فلا شيء يوفّر اليوم للعربيّة المجال

لتنتشر، ولتألفها الأسماع، وتنبض حياة وحيوية مثل الوسائط المسموعة والمرئية. ينبغي اليوم أن نولي لغة الصحافة ولغة الوسائط بصفة أعم كلّ الاهتمام، وينبغي أن نتخلّى عن موقف الازدراء منها، لأنّها في نهاية الأمر هي الشاهد الأوّل على حيوية اللغة العربيّة واستجابتها لحاجات التعبير. يكتب الصحفي أويرتجل تحت ضغط الأحداث، ويُضطرّ إلى الإسراع حتّى يتمكّن من اللّحاق بها، بل مواكبتها أحيانا يوميا ولربّما ساعة بعد ساعة. لذا يمكن أن نقول إنّ العربية تحيا على لسان الصّحفي، أوبواسطة قلمه، حياة صاخبة مثمرة لما فيها من ابتكار، ولما يفضي إليها هذا النوع من الاستعمال الذي يكون تلقائيّا أويكاد، من ترويض لها، وابتكار يمكّن من الخروج من مآزق التعبير المرتجل أوشبه المرتجل.

إنّ لغة الوسائط مرتبطة خاصّة بعمل الترجمة وأساسا ترجمة الأخبار المتتابعة وما يقتضيه ذلك من التقاط لها، ونقلها إلى العربيّة نقلا سريعا يحتفظ بطرافتها، وهذا يقتضي الارتجال، ارتجالا قد يكون موفّقا، وقد يخطئ المرمى؛ ويمكن أن نعتبر، بصفة أعمّ، أنّ الترجمة عامل من عوامل تطوّر اللغة، كلّ لغة، فمن البديهي أنّ الترجمة ليست مجرّد تعويض كلمة بكلمة، وإنّما هي أساسا ترجمة أفكار تتجلى في أبنية وتراكيب خاصّة باللغة المترجم منها، أبنية وتراكيب تختلف تمام الاختلاف عن اللغة المترجم إليها إذا لم تكن اللغتان منتميتين إلى نفس الفصيلة أوالأسرة اللغوية. لهذا قد يُضطرّ المترجم إلى تطويع لغته وتكييف تراكيبها تكييفا يُقرّبها من اللغة المصدر، والمترجم البارع هو الذي يفعل ذلك لا بتبنـّي تراكيب اللغة المترجم منها، وإسقاطها على اللّغة العربيّة، وإنما بالبحث في مكنونات لغته من إمكانيات لم يُهتَد إليْها بعد، أولم تكن شائعة.

وبصفة عامّة نقول إنّ الترجمة عامل منذ القديم من عوامل التطوير والتطويع والتكييف، فهي تبدو لنا اليوم سبيلا من سبل دعم حيوية اللغة العربيّة، بتوسيع مجالات استعمالاتها، وترويض أبنيتها، وإغناء رصيدها المعجمي.

ومما ينبغي التذكير به هنا أنّ ألفاظ اللّغة تمثل شبكة من المفاهيم تختلف من لغة إلى أخرى باختلاف متكلميها، وحضارتهم وتراثهم وحاضرهم وظروف حياتهم، هي، إن جاز التعبير، تقطيع لواقع تجربة المجموعة التجربة المادّية والفكريّة والثقافيّة. فمن الوهم أن نعتقد أنّ ألفاظ اللغات تدلّ كلّها على مفاهيم متطابقة كلّ التطابق بحيث يمكن للمترجم أن يجد حتما في اللغة التي يترجم إليها ألفاظا جاهزة مماثلة لمقابلها من ألفاظ اللّغة المصدر، معادلة لها تمام المعادلة، فحدود دلالة الألفاظ ليست متساوية ولا هي قُدّت على نفس المقاس، ويمكن مثلا للغة من اللغات أن تعبّر بلفظ واحد عن مفهومين متقاربين مختلفين باختلاف السياق أوالمقام، في حين أنّ لغة أخرى تعبّر عن كلا المفهومين بلفظ واحد، أكتفي هنا بتوضيح ما أقول بالإشارة إلى مفهومين حديثين هما مفهوما الحصانة والمناعة وتعبّر عنهما العربية كما نرى بلفظين مختلفين في حين أنّ الفرنسيّة مثلا تعبّر عنهما بلفظ واحد يختلف معناه باختلاف السياق. فقد اكتسبت لفظة حصانة في لغتنا الحديثة معنى ذا صبغة سياسيّة يدلّ على ما يتمتّع به النواب في المجالس النيابيّة من حماية تمنع من محاكمتهم بدون إذن مجلسهم، في حين أنّ لفظ المناعة ينتمي إلى مجال الصحّة ويدلّ على ما يكتسبه المرء من قدرة على مقاومة الأمراض بواسطة التلاقيح أوغيرها من القوة المكتسبة أحيانا عن طريق الاحتكاك بها. يدلّ هذا المثال كيف أن العربيّة تقطع التجربة حسب مفهومين متقاربين وتبرز الفرق الجزئي بينهما عن طريق اختلاف العلامتين، في حين أن الفرنسيّة تترك التمييز بين المفهومين إلى السياق أوالمقام.

ويمكن استغلال هذا المثال للبحث عن كيفية نشأة المصطلح أوعديد المصطلحات في العربيّة باستعمال ألفاظ اللّغة العادية التي ليس لها في الأصل أيّة قيمة اصطلاحية، وإذا بها تكتسب تلك القيمة بتداولها في سياقات أومقامات معيّنة، لكن بدون أن تقطع الصلة بمعناها العام، وبدون أن يُتخلّى عن استعمالها في ذلك المعنى بمقتضى سياقات أومقامات أخرى.

وهذا يجرّنا إلى التعريج على مجموعة من القضايا التي تعترضنا في استعمالنا للغة العربية، وتتصل أساسا بالمصطلح وبما نحن في حاجة إليه من مصنّفات ترصد حياة لغتنا في أرجاء مختلف البلاد العربيّة من وصف لاستعمالاتها الحديثة ومعاجم تاريخية وغير تاريخية. وُضعت قضيّة المصطلحات منذ عصر النهضة، أي منذ أن بدأ العرب يطّلعون على ما تشهده المعارف والعلوم من تطوّر وتقدّم في كلّ المجالات، وظلّت القضية قائمة إلى اليوم، بل لعلّ أمرها قد تفاقم مع تسارع تقدّم المعرفة تسارعا ما انفكّ يتزايد ويتضاعف؛ ومن المشاكل التي كثيرا ما تثار مشكلة تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد، قد لا يمثّل التعدّد مشكلا في حدّ ذاته يعسر حلّه أوتجاوزه إذا كان المفهوم المعبَّرُ عنه واحدا عند الجميع، فليس المصطلح سوى علامة على مفهوم، وقبل التفكير في المصطلح يجب الاتفاق على المفهوم بتحليله وضبط حدوده، ولعلّ التعدّد يخفي أحيانا، إن لم نقل دائما، اختلافا في تصوّر المفهوم، بل قصورا عن فهمه الفهم الصحيح وإدراك أبعاده. كيف يمكن تذليل هذه الصعوبة حتى يتسنّى للمختصّين في نفس المجال المعرفي أوالعلمي أن يكونوا على وتيرة واحدة، ويفهم بعضهم بعضا؟ لا يكمن الحلّ، حسب ما يبدو لي، في نوع شائع، إن لم نقل وحيد من المعاجم التي تكتفي بمقابلة لفظ بلفظ بلا شرح ولا تبرير. فهي في كثير من الأحيان تقدّم ترجمات حرفية للمصطلح الأجنبي، وتقترح أحيانا، في الميدان الذي نهتمّ به مثلا، أي علوم اللّغة، مصطلحات تراثية قد لا يلائم مفهومها المفهوم الحديث. ولئن اخترنا مثال مصطلحات العلوم اللّسانيّة فلأنّها، بالإضافة إلى أنّها من اهتماماتنا، تبدو ترجمتها أيسر من ترجمة مصطلحات علوم أخرى لأسباب عديدة، منها أنّ موضوعها ينتمي إلى مجال العلوم الإنسانية، وإلى فرع من هذه العلوم لعلّه يتناول موضوعا من أكثر ما يشترك فيه البشر عامّة، أعني اللغة، ومنها أنّ الحديث عن اللّغة والنظر في مبانيها وآلياتها يتّصل بمجال يبدو مألوفا في اللّغة العربيّة أكثر من المجالات الأخرى بفضل تراث غنيّ ساهم فيه طيلة ما يزيد على

ثمانية قرون، أعلام من النحاة واللغويين أضاف كلّ جيل منهم من التحليل والتوضيح والتدقيق ما يدلّ على أنّ هذا التراث قائم، كما قلنا، على تفكير عميق، ومنطق متماسك، وبناء متناسق. كلّ هذا من شأنه أن يبعث على الظنّ بأنّنا نجد في مصطلحاتنا التراثية ما ييسّر علينا الفوز بما نترجم به مصطلحات علوم اللغة الأخرى وخاصّة اللغات الأكثر انتشارا كالانقليزيّة والفرنسيّة، مصطلحاتها التراثية، والمصطلحات الحديثة التي تعجّ بها النظريات اللسانية المختلفة.

قد يبدو الأمر هيّنا بالنسبة إلى المصطلحات التراثية عندهم، لكن الأمر يختلف تماما عما يظنّ. لا شكّ أنّ جانبا من المصطلحات العربيّة القديمة يؤدّي نفس المفاهيم التي تناولها تراث لغات أخرى وفصّل القول فيها لكنّ عدد هذه المفاهيم المشتركة لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، تلك هي مفاهيم الاسم والفعل والكلمة والجملة وأقسام الكلام، هي بدون شكّ مفاهيم أساسيّة في علوم اللّسان، وإن كان بعضها، في النظريات الحديثة، موضوع تساؤل عن وجاهتها، ونقاش، واعتُبرت أحيانا لم تعد صالحة للبحث اللّساني الحديث، لكنّها صمدت وفرضت نفسها حتّى في بحوث اللذين احترزوا منها إمّا لصعوبة تعويضها، وإمّا لأنّه لا يُستبعد أن تكون ممّا يُسمّى من الكلّيات اللغوية، أي التي لا بدّ من وجودها في كلّ لسان لأنّها من الأمور التي يشترك فيها كلّ البشر بلا استثناء.

لكن ما أن نتجاوز هذه المفاهيم القليلة حتى نصطدم بصعوبات اصطلاحية عسيرة التذليل. أبسط مثال لذلك مصطلحات أقسام الكلمات المختلفة، أي مصطلحات ليست وليدة علوم اللّسان الحديثة. فقد قُسّم الكلام في العربيّة، كما هو معلوم، إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف، في حين أنّه قُسّم في الفرنسية مثلا إلى ثمانية أقسام، هذا راجع، كما قلنا منذ حين، إلى اختلاف الشعوب في تقطيع التجربة البشريّة، ووضع الكلمات التي تعبّر عن ذلك التقطيع، وهو راجع أيضا إلى خصوصيات كلّ لسان.

ولنشر كذلك إلى مجال آخر يبدو مشتركا بين كلّ اللّغات، هو مجال الجملة ومصطلحه. فإذا كان للعربيّة مصطلح واحد، أي الجملة، فللفرنسيّة مثلا مصطلحان يتصلان بهذا المجال، مصطلحا phrase، و proposition، فإذا كان الأوّل لا يثير أي مشكل لأنّه يمكن اعتباره مطابقا تماما للمصطلح العربي فإنّ الثاني أي proposition لا مقابل له في العربيّة، لهذا المصطلح ثلاثة معان تختلف باختلاف السياق، فقد يُطلق على الجملة البسيطة المستقلّة، فلا مشكل في ترجمته بكلمة جملة. وقد يدلّ على الجملة البسيطة الواردة عنصرا من الجملة المركّبة التي ترتبط مركّباتها الإسنادية ارتباطا عضويا فيها إن جاز التعبير. لنا في التراث مصطلح الجملة الصغرى، لكنّ هذا المصطلح خصّص، منذ أن أشاعه ابن هشام الأنصاري، للجملة التي تقوم بوظيفة الخبر في جملة اسميّة أطلق عليها مصطلح الجملة الكبرى، ومن شأن ترجمة proposition بالجملة الصغرى أن يجعل القارئ العربي يتصوّر مفهوما أضيق بكثير من دلالة المصطلح الفرنسي.

وإذا كانت المصطلحات التراثية الغربية تثير في ترجمتها إلى العربيّة مثل هذه المشاكل فما بالك بالمصطلحات الحديثة التي لا تنفكّ تتكاثر. لابدّ من الإشارة، قبل كلّ شيء، إلى آلية من آليات وضع المصطلح في اللّغات الغربية. تتمثّل هذه الآلية في الركون إلى التراث اليوناني اللاتيني فتستمدّ منه عناصر تشير من قريب أومن بعيد إلى المفهوم المعني، فتضع منها تركيبا مزجيا لتأدية المعنى المقصود. هذه هي في الواقع الآلية التي اعتُمدت طيلة أحقاب التاريخ، خاصّة في اللغات الرومانية، لا لوضع المصطلحات فقط، بل كذلك لوضع الكثير من مفرداتها.

المهمّ من كلّ هذا أنّ هذه اللغات تصوغ أهمّ جانب من مصطلحاتها بالاعتماد على مخزون التراث اليوناني اللاتينيّ، ويتسنّى لها بذلك وضعُ مصطلحات تبدو جديدة تماما، تبدو كلمات لا ذاكرة لها إن جاز التعبير، تحمل فقط المعنى الذي حدّده لها واضعها أو واضعوها. وهذا هو أهمّ شرط

يجب أن يتوفّر في المصطلح، شرط الملاءمة التامّة لمعناه التقني، واستقرار ذلك المعنى فيه، وسلامته من المعاني الحافّة التي يمكن أن تكتسبها الكلمات بمفعول سياق الخطاب.

من المعلوم أنّه ليس للعربيّة مورد من هذا القبيل، فلا يمكن أن تضع مفردات لمفاهيم جديدة، ومصطلحات إلاّ من رصيدها اللّغوي طبقا لنظام من الصيغ ومن توليد بعضها من بعض، يؤدّي الخروج عنه إلى تشويه ملامحها، واضطراب نظامها الصرفي. لا شكّ أنّ كلّ اللغات تستغلّ رصيد مفرداتها فتشتقّ منها مفردات جديدة حسب آليات خاصّة بها. لكنّ الاشتقاق يمثّل في لغتنا العربيّة خاصّية من خصائصها الأساسيّة تكاد تكون فريدة من نوعها، وقد وفّرت لها آليات الاشتقاق إمكانيات لا تحصى للتعبير عمّا يجدّ من المفاهيم العامّة، والمفاهيم الاصطلاحية، كلّ ذلك بالاعتماد، كما هو معلوم، على الأصول الحرفية والتصرّف في جهاز الصوائت من ناحية، وإمكانيات الزيادات من سوابق ولواحق من ناحية أخرى، كلّ ذلك في حدود قائمة من الأوزان والصيغ يُخشى من تجاوزه أن يُدخل الضيم على نظام العربيّة الصّرفي، لذا سعت العربية دائما، إذا ما اضطرّت في القديم إلى أن تفتح أبوابها للدخيل، إلى أن تُخضعه لأوزانها، وإلاّ تخلّت عنه إلاّ في القليل النادر من المصطلحات.

كلّ هذا يفضي بنا إلى أن نقول إنّ نظام الاشتقاق هذا يمكّننا من حلّ عديد المشاكل الاصطلاحية، ويوفّر لنا وسيلة لترجمة الكثير من المصطلحات اللغوية على الأقلّ. لكن يجب ألاّ ننسى أن الاشتقاق هذا يولّد كلمات لها ذاكرة إن جاز التعبير، ذاكرة المعنى المتأصّل في الحروف الأصول، ويُخشى أن يشوّش ذلك على المعنى الاصطلاحي. ما الحلّ إذن؟ الحلّ في ما نرى يتمثّل في تجاوز تعدّد المصطلح، واتفاق المختصّين في الميدان المعني على مصطلح واحد مهما كان للمفهوم الواحد. لأنّ الاستعمال القائم على مثل هذا الوفاق هو الذي يكرّس المصطلح بفضل كثرة تواتره، ويزيح عنه

في سياقه كلّ ما يمكن أن يفيده في اللغة العادية غير الاصطلاحية، ولنا عبرة في المصطلحات التراثية في مجال اللغويات وغير اللغويات كالنحو والفقه والمنطق والتاريخ والرياضيات، كلّ هذه المصطلحات مستمَدّة من لغة الاستعمال العادي. لكن عدم منافسة تسميات أخرى لها، وتواترها والإجماع عليها كلّ هذا أكسبها الصبغة الاصطلاحية التي لا جدال فيها عند المختصّين.

وإذا كانت المصطلحات من قبيل المفردات لا يميّزها عن الكلمات العاديّة سوى مدلولها واستعصائها عن المعاني الحافّة، فإنّها لا تأثير لها يُذكر في نظام العربيّة الصرفي والنحوي، اللّهم إلاّ إذا طغا عليها الدخيل الذي يستعصي عن الاندماج في أوزان لغتنا.

لكنّ استعمال العربية اليوم، واتساع نطاق استعمالاتها، والظروف التي تقتضي من مستعمليها أومن بعضهم، وخاصّة رجال الإعلام، الاستجابة السريعة لمقتضيات التعبير، ومتطلّبات الترجمة، كلّ ذلك قد لا يكون بدون تأثير في النظام الصرفي والتركيبي. ولئن كان مثل هذا التأثير لا يترتّب عنه حتما تغيير سريع ملحوظ ظاهر للعيان، فإنّه قد يمثّل مؤشّرات على نزعة نحو البحث عن أبنية جديدة، وتراكيب تبدو على تخوم النظام النحوي إن لم تَبْدُ أحيانا خَرْقا له.

في مجال النظام الصرفي نكتفي بذكر مثالين يبدوان ممثلين للتصرّف بشيء من الحريّة في هذا النظام. فالمثال الأوّل يتمثّل في ضرب من التعميم لجمع المصادر، فالمصدر اسم فعلي إن جاز التعبير، وهو بصفته تلك لا يجمع حسب القاعدة المعروفة، كما أنّ الفعل لا يجمع، لكنّ مستعملي العربيّة لا يتحرّجون اليوم من جمعها لمقتضيات التعبير، نجد في الصحافة جموعا من نوع تظاهرات، وتدخلات، واعتبارات، واختيارات، وانعكاسات إلخ... ونحن لا نجد حرجا في استعمالها ولا نشعر حقّا بأنّه من قبيل الخطإ؛ لا شكّ أنّ الجمع في هذه الحالة ينبئ بنزعة هذه المصادر إلى الانتقال إلى

الاسم المحض، بدون الخروج عن نظام العربية الصرفي. لكنّ هذا لا يمنع من ملاحظة هذه الظاهرة ولفت الانتباه إليها باعتبارها آلية قديمة جديدة لإغناء رصيد الأسماء الصرفة في العربيّة. كلّ هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى تتمثّل منذ القديم في إغناء رصيد الأسماء المحضة بأنواع المشتقّات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وصيغ المبالغة إلخ...

أما المثال الثاني فهو -وإن كان محدود الانتشار- ظاهرة استعمال حرف النون زائدة لصياغة أسماء وأفعال من نوع عقلن، وشكلن، وعقلاني، وشكلاني، إنّها ظاهرة لا تخرج هي أيضا عن النظام الصرفي، فالنون تنتمي إلى حروف الزيادة، وتعتبر زائدة في الأفعال الملحقة بالرباعي. لكنّ استعمالها في الأمثلة المذكورة، قد يمثّل آلية من آليات حل جانب من مشاكل الترجمة.

ولعلّه من المفيد أن نشير أيضا إلى قضية صيغة النسبة التي حجّر النحاة صياغتها من الجمع، ومن المعلوم أنّ تجاوز هذا الحظر لا يؤثّر سلبا في نظام الاشتقاق، فضلا عن أنّه يمكّن من اجتناب الالتباس في أمثلة من نوع دوْلي ودُوَلي.

ولا يخلو مجال التركيب وبناء الجملة من بعض الظواهر التي قد تمثّل مؤشّرات على تطوّر نظام العربية تطوّرا يمكن أن يكون إيجابيا.

لا نشير بهذا إلى بعض الاستعمالات التي تتنافى تماما مع هذا النظام، ومنها أخطاء الإعراب، فإذا كان اللحن في اللغة الشفوية مما يمكن أن يُغتفر فإنّه مرفوض تماما في الكتابات، ولا مبرّر له سوى إمّا عدم الاكتراث بالإعراب أوالجهل بقواعده وكلاهما أمر خطير. ومن هذه الاستعمالات الخاطئة أيضا الخروج بالاسم الموصول عن وظيفته الحقيقية وهي تخصيص الاسم المعرّف، بمعنى يزيده تعريفا. لكننا نجد أحيانا أسماء موصولة بعد النكرة، مما يجعل من الاسم الموصول مجرّد أداة ربط بين الجمل أوداخلها، وهذه من الظواهر السلبية الناجمة عن الترجمة.

لكن يبدو لنا أيضا أن الاسم الموصول من الظواهر التي اتسع استعمالها بعد الاسم المعرّف أوقل بعد أكثر الأسماء تعريفا أعني الاسم العلم، ومن البديهي أن هذا النوع من الأسماء ليس مبدئيا في حاجة إلى مزيد من التعريف أوالتخصيص، لكنّنا قد نحتاج إلى مثل هذا التركيب قصد الإيجاز واجتناب التكرار في قولنا مثلا استقبل الأمير زيدَ بن عمرو الذي أطلعه على نشاط وزارته، لا يبدو لنا مثلُ هذا الاستعمال نابئا أومنافيا لنظام العربية.

من الاستعمالات التي تبدو لنا مؤشرا على التطور ظواهرُ تتعلّق بالإضافة. نقف هنا عند استعمالين ليسا مما هو شائع في النصوص القديمة؛ الاستعمال الأوّل يجسمه المثال التالي: معمل صناعة الحليب التونسي؛ لا نزاع في سلامة هذا المثال، بل في أنّه يمثل التعبير الفصيح، لكنّ مرتبة النعت أي «التونسي» تبعث على الالتباس إذ يمكن أن يتبع المعمل كما يمكن أن يتبع الحليب، لذا يتّجه الاستعمال اليوم، في مثل هذه الحالات إلى تغيير التركيب وخاصّة مرتبة النعت فيُقال: المعمل التونسي لصنع الحليب، ولا أعتبر أن انتشار هذا الاستعمال ظاهرة تطوّر سلبية.

أمّا الاستعمال الثاني فيتمثّل في إضافة أكثر من اسم إلى مضاف إليه، مثل قولنا: تجوّل الزائر في عاصمة ومدن وقُرى المملكة؛ لا شكّ في أن اللّغة الفصيحة تقتضي هنا أن نقول: «عاصمة المملكة ومدنها وقراها»، لكن أحيانا يقتضي المقام أن نزيد المضاف إليه تخصيصا بالتركيب الموصولي، فإذا قلنا تجوّل المسافر في عاصمة المملكة، ومدنها وقُراها التي ارتفعت حرارتها، فقد يتغيّر المقصود من كلامنا، ويعود ارتفاع الحرارة لا على المملكة وإنّما على القرى، لا شكّ أن نعدّد المضاف يثير مشكل التنوين، في ما يخصّ الاسم أوالأسماء التي لا تحتل المرتبة التي بجانب المضاف إليه، لكنّ ألا يجوز لنا أن نتسامح إزاء ظاهرة شكلية بحث في سبيل التبليغ الخالي من اللبس.

ويمكن أن نقف أيضا عند تركيب آخر هو بصدد الانتشار، ويتمثّل في التصريح بالفاعل المعنوي مع المبني للمجهول في استعمالات شائعة مثل استُقبل الوزير الأوّل من قبل رئيس الجمهورية أومن طرف رئيس الجمهورية. هذا التركيب شاع من تأثير الترجمة أيضا، وقد يتساءل المرء عن فائدته، فلماذا لا يقال بكل بساطة: استقبل رئيس الجمهورية الوزير الأوّل. الواقع أن المقام قد يقتضي لا إبراز نشاط الرئيس وإنما لفت الانتباه إلى نشاط الوزير الأوّل، فيكون التركيب المبني للمجهول أكثر وجاهة، ومن ثم أنجع في التبليغ، ولا أظنّ أنّه يُضرّ بنظام التركيب العربي.

مثال آخر يمكن اعتباره يشير إلى شيء من التطوّر وأعني انتشار استعمال ما يُسمّى بالأفعال الناقلة أوالحاملة، إنّها أفعال تُعتبر فارغة في بعض استعمالاتها من المعنى المعجمي، أوشبه فارغة، فليس المقصود منها تبليغَ معناها المعجمي، وإنّما المقصود هو تحيين الأسماء أوالمشتقّات المؤدّية للمعلومة الأساسيّة في الجملة، مثال هذه الأفعال قام في مثل قولنا: قام الوفد بزيارة الجامعة، فالمقصود تبليغُه هنا هو الزيارة التي يعبّر عنها المصدر لا الفعل قام، وكان يمكن أن نقول زار الوفد الجامعة، والدليل على فراغ الفعل المذكور من الدلالة المعجمية هنا هو استعماله مع عديد الوحدات الاسمية ذات المعاني المتنوّعة في مثل: قام معهد الإحصاء باستطلاع الرأي العام، أوقامت المنظمة بإعانة المعوزين، أوقام المدير بتوزيع الجوائز على المتفوّقين. إن هذا الفعل لا يؤدّي في هذه الجمل معناه المعجمي الأصلي، أي انتصب، فقد جُرّد في السياقات المعنية من هذا المعنى، واستُعمل لتحيين الأسماء التي وقع عليها القيام في الأمثلة المذكورة من زيارة واستطلاع، وإعانة، وتوزيع، وكان يمكن الاستغناء عن فعل قام، وتعويض الاسم بالفعل المتّصل به، أي زار، واستطلع، وأعان، ووزّع، وليس فعل قام سوى واحد من قائمة هي في حاجة إلى الإحصاء وتحديد لدورها في التركيب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أجرَى، وأبرم، وأدلى، وأدّى، وحصل، وعقد، وقدّم... ليس لهذه الأفعال، في مقامات معيّنة، من دور سوى التحيين

الزمني للاسم الذي يصاحبها، وهي تسمّى ناقلة لأنّها تنقل، إن صحّ التعبير، الإسناد المعنوي من الفعل إلى الاسم باعتباره هو الذي يحمل المعلومة الأساسية في الجملة، وقد سمّيت هذه الأفعال أحيانا بالأفعال الحاملة بمعنى أنّها تحمل الشحنة الزمنية التي لا يمكن للاسم التعبيرُ عنها. ولعلّه يمكن لنا أن نصطلح على تسميتها بالعبارة التي أطلقها ابن الخشّاب خاصّة على الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والشروع فقال: «من الأفعال أفعال تُستعمل استعمال الأدوات»، فهي، في هذه المقامات أقرب إلى الأدوات منها إلى الوحدات المعجمية.

لا يمثّل استعمال هذه الأفعال أمرا جديدا حقّا، ولكن انتشارها وتعددها وكثرة استعمالاتها هي التي تمثّل ظاهرة لافتة للانتباه.

ولعلّه يحسن في حديثنا عن التركيب أن نشير إلى ظاهرة أخرى، وإن كانت محدودة، وقد لا يُكتب لها التعمير، وهي ما نسميه بالإنحاء، وهو ظاهرة تتمثّل في تحويل تدريجي لوحدات معجمية إلى أدوات نحوية، ومثال ذلك في العربية الظرف الآن إذا اعتبرنا، كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة، أن أصلها آن أدخل عليه الألف واللام فصار ظرفا مبنيا على الفتح، ولعلّ حرف الجرّ «على» يمثّل تحويلا للفعل علا إلى أداة نحوية. المثال الذي لفت انتباهي في بعض الاستعمالات الصحفية عبارتان هما ذات الصلة، وذات العلاقة، ولهما معنى واحد، ويُستعملان في قولهم مثلا: تناول الوفدان الوضع الاقتصادي في المنطقة وتطرّقا إلى المواضيع ذات العلاقة أوذات الصلة. لا شكّ أن المقصود هنا هو ذات الصلة بالوضع الاقتصادي، أي بهذا الوضع. اللافت هنا هو الاختصار والاستغناء عن عبارة من نوع هذا الوضع. فكأنّنا هنا أمام ميلاد عبارة موجزة ستتحجّر لتصبح أداة نحوية.

المهمّ من كلّ هذا أنّ هذه ظواهر لعلها تمثل جوانب من تطوّر اللّغة العربية، وهي وغيرها مما قد يكشف عنه البحث، في حاجة إلى رصد، وبحث عن مدى انتشارها، واتساع استعمالها، ومدى ملاءمتها لروح العربية

وعبقريتها، وقد تحتاج، من ثمّة، إلى مزيد من الوصف، والتقنين، وأخذها بعين الاعتبار في تدريس النحو إذا ما تبيّن أنّها لا تدخل الضيم على اللّسان العربي.

إنّ هذا يمثّل بصفة عامّة نوعا من أنواع البحث الذي نحتاج إليه لمعرفة حقيقة وضع العربيّة في استعمالاتنا لها. هو بحث عملي ميداني قد لا يرقى، في نظر البعض، إلى مستوى البحوث النظرية، وهو يتطلّب طول صبر وأناة، ولكنّه هو الذي يمكّننا وحده من تتبّع حياة لغتنا، وكيفية استجابتها لمتطلبات الحياة، ومقتضيات الرقيّ، ولا ننسى أن النظريات منبثقة أساسا من البحوث الميدانية حول لغة أصحابها، وأحيانا لغات أمم أخرى. وهل توخّى نحاة العربيّة الأوائل طريقة أخرى غير تتبّع الاستعمالات، وتسجيل ما شاع منها، وما لم يتجاوز حدودا ضيّقة، والانطلاق من ذلك لوصف اللغة ووضع القواعد العامّة، والتنصيص على ما يبدو خارجا عنها، إما لأنّه يستعصي على القياس، أو لأنّه من قبيل الشاذّ الذي لا يعوّل عليه في وضع القواعد. ويمكن أن نعتبر كتاب سيبويه، في بعض جوانبه، تسجيلاً للاستعمال، ووصفاً للغة بالاعتماد على عادات العرب في كلامهم، وأخيرا تقعيد ما يقبل منه التقعيد.

ما قلناه في الظواهر الصرفيّة والتركيبية من ضرورة رصد استعمالنا اليوم للعربيّة والوقوف عندما قد يبدو مؤشّر تطوّر، يمكن أن نقوله في شأن المعجم.

إنّ الشعور الذي يحدو أحيانا مستعمل العربيّة اليوم، كلّما أراد التثبّت من معنى مفردة من المفردات، فيرجع إلى المعاجم القديمة كلسان العرب مثلا، هو أنّ استعماله لها، في كتاباته أوخطاباته ليس له سند في هذه المعاجم، وأنّ المفردة المعنية، قد أكسبها الاستعمال الحديث معنى يحيد بعض الشيء عمّا يعتبر فصيحا أي مطابقا لما جاء في هذه المصنّفات المعجمية. لذا لا بدّ هنا أيضا من رصد استعمالنا لمفردات العربيّة، وتتبّع المعنى أوالمعاني التي

تفيدها اليوم في الكتابات الأدبيّة وغير الأدبيّة، ووسائل التبليغ المتنوّعة، في مختلف البلاد العربيّة، قصد وضع معاجم حديثة يتجدّد نشرها بصفة دوريّة، لضمّ ما يجدّ من كلمات جديدة، أوتسجيل ما تكتسبه الكلمات القديمة من معنى شاع فيها وألفه مستعملو اللغة وتبنّاه الكتّاب. لماذا لا يكون لنا، على غرار انقلترا أوفرنسا، معاجم تُنشر سنويا أوكلّ سنتين مثلا تتعهّد حياة مفردات لغتنا، وتوفّر لمستعمليها مرجعا يضمن سلامة استعمالهم وتؤطّر في آن واحد حرّية التصرّف في كلماتها، وتجمع الزاد المشترك بين العرب، والضامن للتفاهم والتواصل الناجع، بين الناطقين بالعربيّة على اختلاف مواطنهم.

لا جدال في أنّ وضع مثل هذه المعاجم يقتضي قبل كلّ شيء وجود مدوّنة من استعمالات الكلمات في سياقها، كلّ الكلمات، ومهما كان نوع الخطابات أوالنّصوص التي ترد فيها، بعبارة أخرى هذا يقتضي توفير مادّة خام، إن جاز التعبير، تُتعهّد بلا انقطاع، وتكون مفتوحة لتضمّ بصفة دورية كلّ ما يجدّ من استعمالات تبدو حاملة لمعلومة جديدة، بعبارة أخرى ينبغي أن يتوفّر ما يمكن أن نسمّيه مكنز اللغة العربيّة يستمدّ منه واضعو المعاجم معاني الكلمات القديمة أوالحديثة، والشواهد التي تدلّ على صحّة تفسيرهم لها، وتوضّح للمستعمل السياقات الملائمة، عند الاقتضاء، لكلّ معنى من معاني الكلمة الواحدة. وبديهي أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يضطلع به فرد واحد، ولا حتّى مجموعة محدودة من الأفراد، بل هو في حاجة إلى مؤسسة خاصّة به، يعمل فيها بصفة مستمرّة باحثون متفرّغون لا همّ لهم سوى تحقيق مشروع لغويّ ضخم. وإذا أمكن للشخص الواحد من اللّغويين القدامى، ابتداء من الخليل بن أحمد، أن يضع معجما ضخما، وأحيانا أكثر من معجم، كما هو شأن ابن فارس، فكيف لا نستطيع تجنيد الباحثين للقيام بعمل شبيه بعملهم باستغلال إمكانيات تقنية عجيبة يمكن أن توفّر على الباحث عناء الجمع والتسجيل والفرز والتصنيف.

لا شكّ أن مثل هذا المشروع يحتاج إلى توفير معجم تاريخي، وهذا يمثّل من ناحية أخرى عملا ضخما، ولا ندري إلى حدّ الآن أين وصلت المشاريع الخاصّة بهذا الجانب المعجمي والتي نسمع أحيانا أنّه رُصدت له أموال، ودُعي إلى التفكير فيه أوالقيام به أشخاص معيّنون. لكننا نعتقد أنّه، في انتظار ذلك، يمكن أن نبادر إلى توفير مكنز للسان العربي، والشروع، بالاعتماد عليه، في وضع المعاجم الدورية المشار إليها، على أن يُغنى هذا المكنز بما قد يأتي به المعجم التاريخي إن كتب له أن يرى النور.

في نهاية هذه الكلمة نقول إنّ اللغة العربيّة لغة حيّة، ولم تنفكّ تُبرهن عبر العصور إلى يومنا هذا على حيوتها، رغم حدود استعمالنا لها، هي حيّة لأنّها تطوّرت بعد ظهور الإسلام عندما انتقل العرب من اللّغة الشفوية إلى لغة الكتابة، وشاعت الكتابة النثرية وتنوّعت حاجيات التعبير، فاتسع الرصيد المعجمي بالألفاظ الإسلامية، وبغيرها مما استُحدث أو أخذ من لغات أخرى وكُيّف تكييفا أزال عنه صبغته الأعجمية، واستعملت العربيّة في مجالات متنوّعة، أدبيّة وعلميّة، فاتّسع مجال استعمال الجملة اتساعا أكسبها مرونة، وطوّعها لتلائم كلّ مجال على حدة. وقد تواصل ذلك، رغم ما قد يبدو سادها في ما يسمّى بعصور الانحطاط، التي أسمّيها بعصور الجمع والصيانة، من تحجر من جرّاء طغيان السجع في عديد الكتابات، وحتى الكتابة غير الأدبيّة. لكنّ يبدو لنا أنّ العربيّة صمدت فظلّت حيّة، على الأقلّ تحت أقلام كتّاب الموسوعات.

وقد مثّل عصر النهضة ابتداء من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا مرحلة جديدة في حياة اللّغة العربيّة بما حُملت عليه من التعبير عن مفاهيم جديدة وتفكير متنوّع، ومسايرة لما يحدث يوميا في العالم.

هذا التطوّر نشعر به، يشعر به مستعملوها، ويشاركون في إحداثه، لكنّنا نفتقر إلى معرفة جزئياته، فهو تطوّر جزئي، بطئ في استعمالنا للمفردات وتصرّفنا في معانيها، وللجملة وتأثّرنا اللاشعوري غالبا ببعض تراكيب اللغات الأجنبيّة، تأثّرا قد يكون إيجابيّا وقد يكون سلبيّا.

لذا فنحن اليوم في حاجة إلى بحوث علمية تعتمد استعمالنا للعربيّة معجميّا وصرفيّا ونحويّا ومؤسسات مختصّة في ذلك ترصد كلّ ما يَجدّ، وتوفّر لنا معاجم دوريّة تمثّل في آن واحد الضامن لصيانة لغتنا، والجامع لما اتّفق على سلامته، والأداة التي تحقّق التفاهم في ما بيننا.

المملكة العربية السعودية
مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
هاتف: ٢٥٨١٠٨٢ ١١ ٩٦٦+
ناسوخ (فاكس): ٢٥٨١٠٦٩ ١١ ٩٦٦+
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
www.kaica.org.sa